الأنباء
الاحد 4 سبتمبر 2011

أكد أن من سجّل للفلاح لن يراعي حرمة مجالس رئيس الوزراء

المطير للحكومة: انتظروا ظهور تسجيلات لشخصيات رسمية.. «ومن طق باب الناس طقوا بابه»

محمد المطير

توقع النائب محمد براك المطير ظهور أشرطة وتسجيلات مرئية ومسموعة ـ لشخصيات رسمية ـ بعد التعامل السلبي من قبل الحكومة مع التسجيل المنسوب لرئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية حمد الفلاح.

وقال النائب المطير في بيان صحافي أن الذي لم يرع حرمة مجلس خاص لرئيس الكويتية في سبيل مصلحته الخاصة وتنفيذ أجندته لن يراعي حرمة ولن يحفظ أمانة أي من المجالس الخاصة حتى لو كانت مجالس رئيس الوزراء.

ووصف النائب المطير الحكومة بأنها حكومة ردود أفعال وترضيات، لا محل فيها لاحترام سيادة القانون إن استجابت للضغوط المطالبة برحيل الفلاح مضيفا ستثبت للكثيرين وجهة نظرهم فيها التي تقول لا مكان لدولة المؤسسات في أذهان القائمين عليها متهما الحكومة بإشاعة الفوضى بين الناس، ونزع الثقة بالقانون، وتحويل المجتمعات إلى غابة لا دول تصان فيها الكرامة، مما ينذر بشؤم سقوط الدول على رؤوس أصحابها.

المطير أصدر بيانا جاء فيه: «تابعت بألم شديد الحملة الإعلامية المثارة حول محتوى شريط منسوب إلى رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية حمد الفلاح والتي تطالب بإقالته وإلقاء أقصى العقوبة عليه مضيفا أن سبب التألم والحسرة ليس صحة محتوى الشريط من عدمه، فهذا ليس من اختصاصي ولا اختصاص كل من تكلم بهذه القضية، بل هو من اختصاص السلطة القضائية ولا ينازعها فيه أحد، ولكن سبب التألم يكمن فيما إذا استجابت الحكومة لهذه المطالبات والضغوط، فعندئذ سوف تثبت لكثير من الناس وجهة نظرهم فيها، وهي أنها حكومة ردود أفعال وترضيات، لا محل فيها لاحترام سيادة القانون، ولا مكان لدولة المؤسسات في أذهان القائمين عليها، وأن الحكومة ما هي إلا حكومة الرضوخ للأصوات العالية والمساومات السياسية والتي هي أحد أهم أسباب فشل الحكومات، وإشاعة الفوضى بين الناس، وضياع الحقوق ونزع الثقة بالقانون، وتحويل المجتمعات إلى غابة لا دول تصان فيها الكرامة، مما ينذر بشؤم سقوط الدول على رؤوس أصحابها.

إذ انه في أبجديات دولة المؤسسات مبدأ فصل السلطات وان حق إثبات التهم من عدمه وإصدار الأحكام والعقوبات من اختصاص سلطة القضاء ومن البديهيات المسلم بها والتي يعرفها كل عاقل قبل القضاة أنفسهم.

أنه لا عقوبة إلا بجريمة ولا جريمة إلا بتهمة ولا إثبات لتهمة إلا بعد محاكمة عادلة تضمن وتكفل فيها كل وسائل الدفاع المشروعة للمتهم، بعيدا عن الضغوط الإعلامية والمساومات السياسية وتصفية الحسابات الشخصية أضف إلى ذلك أنه في دولة القانون فإن للمجالس الخاصة حرمة كما للبيوت فلا يجوز نقل ما يدور فيها واستغلاله كدليل إدانة إلا بعد إذن مسبق من النيابة وإلا يعتبر وجودها وعدمها سواء. فالمنطق والعقل والعدل يحتم على الحكومة ـ التي تحترم نفسها ـ تحويل القضية برمتها إلى القضاء والذي لا يشك بنزاهته أحد.

أما الرضا والرضوخ لهذه المطالبات الغريبة والتي تهدف إلى التكسب الشخصي وتسجيل الموقف الانتخابي والرضوخ لضغط الشارع دون وعي وإدراك، سيظهر لنا من الأشرطة والتسجيلات المرئية والمسموعة ـ لشخصيات رسمية ـ والتي يتداول عنها كثيرا بين الناس ما فيها من المصائب التي تشيب لها الرؤوس وكما قيل في المثل الشعبي «من طق باب الناس طقوا بابه» فماذا عساها أن تفعل الحكومة عندئذ؟! فالذي لم يرع حرمة مجلس خاص لرئيس الكويتية في سبيل مصلحته وتنفيذ أجندته لن يراعي حرمة ولن يحفظ أمانة أي من المجالس الخاصة حتى لو كانت مجالس رئيس الوزراء».

الخرافي يهنئ سان مارينو بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي برقيتي تهنئة الى كل من رئيسة المجلس الكبير والعام في جمهورية سان مارينو لويسا بيرتي ورئيس المجلس الكبير والعام فليبو تاما جنيني، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

الدقباسي: جلسة طارئة لمناقشة التحويلات المالية

علي الدقباسي

أعلن النائب علي سالم الدقباسي انه سيقوم بإجراء تشاورات مع النواب بداية من اليوم بشأن عقد جلسة طارئة لمناقشة ما أثير عن التحويلات المالية التي طالت اعضاء مجلس الأمة، وشدد الدقباسي على ضرورة عقد الجلسة الطارئة المتعلقة بقضايا الفساد لمناقشة هذه القضية خصوصا ما تردد أخيرا بشأن قضية الـ 25 مليون دينار.

وأعرب الدقباسي في تصريح صحافي عن تأييده لكل إجراء قانوني يتعلق بكشف الذمة المالية لأعضاء مجلس الأمة والوزراء والقياديين في اجهزة الدولة.

واعتبر الدقباسي ان التعامل الأخير للحكومة مع الجلسة الطارئة التي لم تعقد بسبب فقدان النصاب، قد جدد التأكيد وبما لا يدع مجالا للشك أن الحكومة تتعمد إضاعة وقت الأمة، وانها تواصل المساعي التي اعتادتها لإجهاض جلسات المجلس، غير انه ينبغي عليها أن تدرك في نهاية المطاف ان عليها استحقاقا وطنيا فيما يتعلق بقضايا الفساد.

وحول ما جرى على الجانب الحدودي مع العراق، قال عضو مجلس الأمة النائب علي الدقباسي ان المحاولات العراقية المستمرة لإعاقة إنشاء ميناء مبارك والقيام بإحراق العلم الكويتي، ثم التعدي على الحدود، تتطلب منا جميعا اتخاذ اقصى درجات الحذر، وألا ننتظر من الحكومة العراقية أي خير، بعد أن فشلت تماما في مد جسور التعاون مع الكويت وشعبها، مشيرا الى ان الواجب يحتم على العراق تعويض الكويت بأكثر مما جاء بالتعويضات الدولية المتعلقة بالقرارات ذات الصلة بحرب تحرير الكويت.

استفسر من الراشد عن أعضاء لجنة الاختيار بإدارة الفتوى والتشريع

البراك يسأل الشمالي عن تحويل مبالغ مالية إلى حسابات النواب والعفاسي عن عقارات سُجّلت بأسمائهم

مسلم البراك

مصطفى الشمالي

علي الراشد

د. محمد العفاسي

وجه النائب مسلم البراك سؤالا إلى وزير المالية مصطفى الشمالي حول الحسابات المتضخمة للنواب وجاء السؤال كالتالي:

ما هي الحسابات الموجودة لدى البنوك المحلية والفروع المحلية للمصارف غير الكويتية والمسجلة باسم أي من أعضاء مجلس الأمة 2009 بجميع أنواعها (سواء كان الحساب جاري، توفير، ممتاز، ودائع، أو أي نوع آخر من أنواع الحسابات) وأي إيداعات أو محاولات إيداع تمت على الحساب بمبالغ مجتمعة أو مجزأة سواء كانت نقدية أو شيكات أو أي أداة سداد أخرى خلال الفترات التالية كما هي موضحة أدناه:

- من 23 إبريل 2009 إلى 22 يونيو 2009
- من 23 يونيو 2009 إلى 22 أغسطس 2009
- من 8 أكتوبر 2009 إلى 7 ديسمبر 2009
- من 8 ديسمبر 2009 إلى 7 فبراير 2010
- من 2 يناير 2010 إلى 1 مارس 2010
- من 2 مارس 2010 إلى 1 مايو 2010
- من 2 مايو 2010 إلى 7 يونيو 2010
- من 8 يونيو 2010 إلى 7 أغسطس 2010
- من 28 أكتوبر 2010 إلى 27 ديسمبر 2010
- من 28 ديسمبر 2010 إلى 27 فبراير 2011
- من 28 فبراير 2011 إلى 16 مايو 2011
- من 17 مايو 2011 إلى 30 مايو 2011
- من 31 مايو 2011 إلى 30 يوليو 2011

هل تم تحويل مبالغ مالية غير معتادة في حسابات أي من نواب مجلس الأمة 2009 لدى البنوك المحلية والفروع المحلية للمصارف غير الكويتية خلال الفترات المشار إليها في رقم (1) أعلاه؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بأسماء النواب وقائمة بالتحويلات المالية وتواريخها والمراسلات التي تمت بين البنوك وبنك الكويت المركزي بشأنها وموافقاته على هذه التحويلات النقدية.

هل طرأ تغيير على الملكية العقارية لأي من نواب مجلس الأمة منذ 1 فبراير 2008 إلى تاريخ هذا السؤال؟

هل تمت زيادة استثمارات أي من نواب مجلس الأمة 2009 في الأدوات الاستثمارية التي تديرها البنوك والشركات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي من صناديق استثمار أو محافظ استثمارية أو غيرها منذ 1 فبراير 2008 وحتى تاريخ السؤال؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بأسماء النواب وجدول بهذه الاستثمارات وقيمتها.

يرجى تزويدي بقائمة تحتوي على جميع تعاقدات نواب مجلس الأمة 2009 مع أملاك الدولة منذ 1 فبراير 2008 وحتى تاريخ هذا السؤال مع توضيح تاريخ التعاقد على حقوق الانتفاع وتاريخ التنازل إذا كان قد تم التنازل عنه وتوضيح طبيعة النشاط (شاليه، مزرعة، استراحة، اسطبل، جاخور) والمساحة والمنطقة التي تقع فيها العين المنتفع بها، وتزويدي بصورة من عقد الانتفاع، سواء كان عقد الانتفاع خاصا بالنائب فقط أو معه أطراف أخرى.

وفي سؤال لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير العدل محمد العفاسي قال البراك:

هل طرأ تغيير على الملكية العقارية لأي من نواب مجلس الأمة 2009 منذ 1 فبراير 2008 إلى تاريخ هذا السؤال؟ مع تزويدي بقائمة بهذه التغييرات تتضمن المنطقة الواقع فيها العقار المتداول ومساحته وتصنيفه (سياحي، ترفيهي، تجاري، استثماري، سكن خاص) وبيان ما إذا كان أرض فضاء أم مبنى قائم وقيمة العقار عند تسجيله واسم البائع واسم المشتري وتاريخ التسجيل، سواء كانت الوثيقة باسمه منفردا أو مع أطراف أخرى.

هل تم تسجيل وكالات عقارية من قبل أو لصالح أي من نواب مجلس الأمة 2009 منذ 1 فبراير 2008 إلى تاريخ هذا السؤال؟ مع تزويدي بقائمة بهذه الوكالات تتضمن المنطقة الواقع فيها العقار محل التوكيل ومساحته وتصنيفه (سياحي، ترفيهي، تجاري، استثماري، سكن خاص) وبيان ما إذا كان أرض فضاء أم مبنى قائم وقيمة العقار عند تسجيله واسم البائع واسم المشتري وتاريخ التسجيل، سواء كانت الوثيقة باسمه منفردا أو مع أطراف أخرى.

كما وجه البراك سؤالا برلمانيا الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي الراشد جاء فيه: بموجب الاعلان المنشور بتاريخ 2011/7/20 على موقع وكالة الانباء الكويتية «كونا» والذي يفيد بقيام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بإصداره قرارا وزاريا بتعيين عدد 160 محامي (ب) بإدارة الفتوى والتشريع. وبالنظر لما يتردد من أن القرار الوزاري المذكور لم يكن قائما على أسس ومعايير موضوعية لدى المفاضلة بين المتقدمين لشغل وظيفة محامي (ب) بإدارة الفتوى والتشريع. وذلك بقبوله عدد من المتقدمين لشغل تلك الوظيفة رغم أن مستواهم العلمي أقل من آخرين لم يتم قبولهم. وذلك بالمخالفة للقواعد الدستورية السامية التي حثت على المساواة بين الناس كأساس للعدالة، ومن اهم هذه المبادئ تكافؤ الفرص في الوظيفة العامة، مما يوصم هذا القرار بمخالفته لأحكام الدستور والقوانين ذات الشأن. وبالنظر لما يتردد كذلك من أن القرار الوزاري المذكور لم يراع عند صدوره أحكام المرسوم بالقانون رقم 14 لسنة 1977 في شأن درجات ومرتبات القضاة وأعضاء النيابة العامة وإدارة الفتوى والتشريع.

ورغبة في متابعة هذا الموضوع ومعرفة الحقيقة في شأنه يرجى موافاتي وتزويدي بالآتي:

- تزويدي بالشروط التي أعلنت عنها إدارة الفتوى والتشريع لشغل وظيفة «محامي ب»؟ مع تزويدي بصورة من الإعلان المنشور في الصحف المحلية وفي الجريدة الرسمية.
- تزويدي بصورة من الشروط العامة التي تم الإعلان عنها للقبول بوظيفة محامي (ب) بإدارة الفتوى والتشريع.
- تزويدي بكشف بأسماء جميع من تقدم للعمل بوظيفة محامي (ب) بإدارة الفتوى والتشريع وصورة المؤهل العلمي لكل منهم على حدة.
- تزويدي بكشف بأسماء أعضاء لجنة الاختيار، وصورة من قرار تشكيل اللجنة.
- إفادتي عما إذا قامت لجنة الاختيار بترشيح عدد من المتقدين للوزير المختص، فإذا كانت الاجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة من كتاب اللجنة وأسماء من تم ترشيحهم من المتقدمين وصورة عن المؤهل العلمي لكل مرشح.
- إفادتي عما إذا قامت لجنة الاختيار بوضع معايير وأسس موضوعية للاختيار والمفاضلة بين المتقدمين لشغل وظيفة محامي (ب) بإدارة الفتوى والتشريع، فإذا كانت الاجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة منها، وفي حالة النفي بيان اسباب ذلك.
- إفادتي عن مدى صحة قيام اعضاء لجنة الاختيار بإدارة الفتوى والتشريع بتقديم شكوى إلى رئيس مجلس الوزراء ضد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، فإذا كانت الاجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة منها، وبيان مضمونها، وما تم بشأنها.
- تزويدي بصورة من جميع محاضر اجتماع لجنة الاختيار بإدارة الفتوى والتشريع.
- تزويدي بصورة من القرار الوزاري للمقبولين بوظيفة محامي (ب) بإدارة الفتوى والتشريع وصورة المؤهل العلمي لكل شخص على حدة.
- إفادتي ما إذا قام رئيس الفتوى والتشريع بمخاطبة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بشأن تحديده للعدد المطلوب قبوله للعمل بوظيفة محامي (ب) في إدارة الفتوى والتشريع، إذا كانت الاجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة منه، وتزويدي كذلك بجميع المراسلات ذات الشأن بينهما إن وجدت.

إفادتي عن مدى صحة تشكيل ل

- جنة خاصة في إدارة الفتوى والتشريع تكون مهمتها البت والرد على التظلمات المقدمة من الذين لم يقبلوا بوظيفة محامي (ب)، فإذا كانت الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بصورة من القرار وبيان السند القانوني وأسماء أعضاء اللجنة، وكذلك تزويدي بكشف متضمن أسماء من تقدموا بالتظلمات ممن لم يتم قبولهم حتى تاريخ هذا

الحويلة يقترح تحويل إشارة «أم الهيمان» إلى دوّار

د. محمد الحويلة

قدم النائب محمد الحويلة اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: بما ان الاشارة الضوئية الواقعة على الطريق الفاصل بين منطقة علي صباح السالم (أم الهيمان) ومنطقة ميناء عبدالله الصناعية الرابط لطريق الفحيحيل السريع نسبة الحوادث المرورية فيها أصبحت في تزايد وينتج عنها وفيات وإصابات كثيرة نتيجة عدم التزام البعض بالإشارة وعدم جدوى الإشارة، وللمحافظة على أرواح أبنائنا ولتقليل نسبة الحوادث المرورية، لذا يجب وضع دوّار بدلا منها، لأن الدوّار حركة المرور به انسيابية بعكس الإشارة، وإيجاد جسور معلقة أو أنفاق للحد من الحوادث المرورية على هذه الإشارة.

ونص الاقتراح على تحويل الإشارة الضوئية الواقعة على الطريق الفاصل بين منطقة علي صباح السالم (أم الهيمان) ومنطقة ميناء عبدالله الصناعية الرابط لطريق الفحيحيل السريع الى دوّار أو نفق أو جسر.

العدوة: آن أوان تثمين قطعة 1 في الأحمدي

خالد العدوة

قال النائب خالد العدوة انه آن الاوان ان تقوم الحكومة وبأقصى سرعة بتثمين القطعة رقم 1 في منطقة الاحمدي ومن ثم العمل وبشكل فوري على الاستجابة لمطالب المواطنين والخبراء قبل فوات الأوان، مطالبا بألا يقتصر عمل الحكومة على الاكتفاء بالمسكنات والحلول الوقتية فقط والتي قد تكون سببا في تعريض حياة قاطني المنطقة للخطر وذلك بعد ان اشارت عدد من الدراسات العلمية الى وجود كميات كبيرة من الغاز مستقرة في باطن ارض تلك المنطقة، والذي بدوره ادى الى ارتفاع احتمالات وجود بترول في المنطقة نفسها فضلا عن قرب منطقة الاحمدي من المنشآت النفطية الكبيرة.

وقال العدوة انه سبق ان تقدمنا ـ بعد التنسيق مع مجموعة من النواب ـ في دور الانعقاد الماضي في احدى جلسات المجلس وأثناء وقوع الأزمة باقتراح بتثمين المنطقة والذي قوبل وقتها بالرفض، مؤكدا ان خيار تثمين القطعة رقم 1 في الاحمدي وبخطورتها الحالية هو انسب الحلول، وان الاحمدي اولى بالتثمين من بعض المناطق كالصوابر وغيرها.

واضاف العدوة على الفريق المكلف بمتابعة مشكلة تسرب الغاز ان يتبنى خيار التثمين كخيار نهائي وذلك كونه مبنيا على آراء ودراسات علمية، مؤكدا ان كل الحلول الاخرى ومنها حقن التجاويف الغازية بمواد اسمنتية ما هي إلا مجرد حلول مؤقتة، ومع مرور الوقت ستعود التربة الى وضعها السابق وستظل المشكلة قائمة ولن نستفيد إلا بهدر مزيد من الوقت والمال.

النملان: ما خطة «الصحة» لمعالجة ازدحام المراجعين وأخطاء «التشخيص الطبي»؟

سالم النملان

قدم النائب سالم النملان سؤالا الى وزير الصحة هلال الساير جاء فيه أثق تماما أنني لست أول من يسأل عن إمكانية إيقاف مسلسل «التشخيص الخاطئ» الذي يمارسه عدد من الاطباء يستوي في ذلك من كان استشاريا او طبيبا مبتدئا لقلة خبراتهم وعدم اهتمامهم بعملهم وبمرضاهم وهذا قصور في آلية الملف الصحي للمواطن وهذا معلوم ولكن هناك قصور في قدرات واستراتيجية وزارة الصحة وما تهدف اليه وزارة الصحة من خلال وجودها في الحكومة، وبما ان نوعية الخدمات الصحية تعتبر من المعايير المهمة التي تدخل بتقييم الدول الراقية جنبا الى جنب مع معايير العدل والتعليم والحكومة وحسب ما نعرفه جميعا تخصص ميزانية ضخمة لوزارة الصحة وكل سنة تزيد هذه الميزانية عن التي تسبقها ولكن ما المعايير التي يتم على اساسها اختيار الاطباء الوافدين؟ وقد نشرت جريدة «الشاهد» في عددها بتاريخ 7/17 ان نسبة الاخطاء الطبية في الكويت تصل الى 30٪ من حجم الاعمال الطبية وان المحاكم تنظر نحو 300 قضية سنويا في صورة اهمال.

وجاء نص السؤال كالتالي:

هل هناك خلل في اختيار الطبيب المناسب قبل التعاقد معه؟ ومن اللجنة التي اوفدت لاختيار الاطباء والتعاقد معهم؟ وعلى اي اساس تم انتقاء الاطباء المتعاقدين وهل اللجنة مؤهلة اصلا للاختيار؟

هل قامت الوزارة باستقدام خبراء بإدارة المستشفيات؟ اذا كانت الاجابة بالإيجاب فما اسماؤهم وما أسماء المستشفيات التي يعملون بها؟

لماذا لم تقم وزارة الصحة بإنشاء إدارة عامة لمتابعة الأخطاء الطبية؟

هل يوجد خطأ فني او اداري في تطبيق سير العمل حسب الخطط ان كانت قصيرة الامد او طويلة الامد للوزارة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، وما خطة الوزارة لتصحيح هذه الأخطاء لتقديم خدمة طبية متميزة؟

هل لدى الوزارة خطة للحد من ازدحام المراجعين على أبواب العيادات التخصصية في المستشفيات العامة وخاصة عيادات العيون والأسنان؟

شكر وتقدير

الفنانة / عبير الخضر

تتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير والامتنان إلى

الدكتورة / صابرية صالح
قسم جراحة العيون في مستشفى رويال حياة

على حسن استقبالها واهتمامها بحالتها الصحية متمنية لها التوفيق والنجاح في عملها